حوار أصحاب المصلحة حول الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية

المذكرة المفاهيمية

ألف- الخلفية

اكتسب الحوار العالمي حول الهجرة زخماً متزايداً في العقود الماضية مما أدى إلى اعتماد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين في سبتمبر ٢٠١٦ من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. في هذا الإعلان، التزمت الدول الأعضاء بإطلاق عملية مفاوضات حكومية دولية توجت باعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والتي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة رسميًا في ديسمبر ٢٠١٨. ويوفر الاتفاق العالمي من أجل الهجرة رؤية شاملة وجامعةً لحوكمة الهجرة وخارطة طريق للمساعدة في تحقيق الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية من خلال أهدافه الثلاثة والعشرين، والالتزامات القابلة للتنفيذ والإجراءات المقترحة ذات الصلة. ويستند الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الى مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تضع حقوق الإنسان ورفاهية الناس في صميمه. وتدعو هذه المبادئ إلى اتباع نهج يشمل المجتمع بأكمله والحكومة بأكملها لحوكمة الهجرة، بالإضافة الى احترام منظور النوع الاجتماعي ومراعاة حقوق الطفل.

والتزاماً بضمان التنفيذ الفعال للاتفاق، قررت الدول الأعضاء أن يشمل الميثاق العالمي للهجرة دعوة للمتابعة الطوعية والمراجعة وأن يكون منتدى استعراض الهجرة الدولية المنبر العالمي الحكومي الدولي الرئيسي للدول الأعضاء لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ جميع أهداف الاتفاق العالمي، وأن يعقد هذا المنتدى كل أربع سنوات ابتداء من عام ٢٠٢٢. كما دعت الدول الأعضاء الى رصد واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي على الصعيد الإقليمي اعتباراً من عام ٢٠٢٠ وكل أربع سنوات بعد ذلك بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، على أن تصب مخرجات الاستعراضات الإقليمية في منتدى استعراض الهجرة الدولية. كما دعت الجمعية العامة الدول الأعضاء على إعداد استعراضات طوعية للتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي على الصعيد الوطني، وتقديمها خلال الاستعراض الإقليمي من أجل ضمان استعراض كامل وشامل للجميع. وفي هذا السياق، تم إعداد مذكرة مفاهيمية ونموذج إرشادي لإعداد استعراضات الاتفاق العالمي الطوعية في المنطقة العربية بما يتلاءم مع النموذج الذي طورته شبكة الأمم المتحدة للهجرة.

وبهدف مساعدتها في إعداد وتنظيم عمليات الاستعراض الإقليمية، طلبت الدول الأعضاء الدعم من المنظمة الدولية للهجرة بصفتها منسق شبكة الأمم المتحدة للهجرة. كما دعت الدول الأعضاء العمليات والمنصات والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية ذات الصلة بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والعمليات التشاورية الإقليمية الى استعراض تنفيذ الاتفاق العالمي على الصعيد الإقليمي. كما شددت الدول الأعضاء على أهمية إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل ضمان نهج يشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأكمله لتحقيق التنفيذ الفعال، من خلال بناء تعاون وشراكة قويين مع المهاجرين والمجتمع المدني والمنظمات المعنية بالمهاجرين والمغتربين والنقابات العمالية وأصحاب العمل والقطاع

الخاص والمنظمات الدينية والسلطات والمجتمعات المحلية ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة.

وتعتبر قضايا الهجرة من الأولويات في المنطقة العربية التي لا تزال تتميز بأنماط هجرة معقدة إذ أن العديد من الدول العربية هي بلدان منشأ وعبور ومقصد. وفي عام ٢٠١٩ تجاوز عدد المهاجرين واللاجئين في المنطقة ٤٠ مليونًا، وشكلت النساء ثلثهم تقريباً، في حين هاجر أكثر من ٣١ مليون شخص من الدول العربية وبقي نصفهم تقريبًا في المنطقة.

لقد كان لجائحة فيروس كورونا أثر غير مسبوق على حركة الناس والقدرة على التنقل في جميع أنحاء العالم. فأثرت على أنظمة إدارة الحدود وحركات الهجرة وعلى حالة المهاجرين، بما في ذلك أولئك الذين نزحوا بسبب النزاع أو الكوارث. ولفتت الجائحة الانتباه الى مخاطر الاتجار بالبشر التي تواجهها مجتمعات المهاجرين وجعل الكشف والحماية والملاحقة القضائية أكثر صعوبة. كما سلطت الضوء على أهمية مساهمات المهاجرين في مجتمعاتنا الذين لا يزالون يعملون في قطاعات اقتصادية رئيسية لتلبية الاحتياجات الأساسية للناس من جميع الأعمار والأجناس والخلفيات.

بناءً على ما تقدم، واستجابةً لمبادرات إصلاح الأمم المتحدة العالمية، تم إنشاء تحالف قائم على القضايا بشأن الهجرة والذي يشمل حاليًا ٢٠ وكالة من وكالات الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. ويُعنى التحالف بالأبعاد المختلفة للتنقل البشري بما في ذلك الهجرة الدولية، والهجرة من الريف إلى المدينة، والهجرة الناجمة عن تغير المناخ من بين قضايا أخرى. وقد قرر أعضاء التحالف تشكيل شبكة الأمم المتحدة الإقليمية للهجرة بالتنسيق مع التحالف وفقًا لقرار الجمعية العامة حول الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية رقم (A/RES/73/195). وتدعم شبكة الأمم المتحدة الإقليمية للهجرة جهود الدول الأعضاء في إجراء المراجعة الوطنية الطوعية للاتفاق العالمي للهجرة وتنسيق الجهود التي تبذلها شبكات الأمم المتحدة الوطنية بشأن الهجرة، مع الأخذ في الاعتبار النهج الشامل للحكومة بأكملها ونهج المجتمع بأكمله. وتتمتع شبكات الأمم المتحدة الوطنية التي تم إنشاؤها أو التي تجري مناقشتها حاليًا في المنطقة العربية بصلاحيات للتعامل مع شركاء خارجيين كما يمكنها أن تقدم الدعم للمشاركة على المستوى الوطني.

باء - حوار أصحاب المصلحة المتعددين حول الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية

في إطار الجهود المبذولة لإجراء استعراض إقليمي حول الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية، وتماشيًا مع المبادئ التوجيهية للاتفاق العالمي التي تدعو إلى نهج شامل للمجتمع في متابعة ومراجعة الاتفاق، تنظم الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع أعضاء شبكة الأمم المتحدة الإقليمية حواراً مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالهجرة في المنطقة العربية. ويشمل هذا الحوار المهاجرين والمجتمع المدني ومنظمات المهاجرين والمغتربين والمنظمات الدينية والسلطات والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص وأصحاب العمل والنقابات العمالية والبرلمانيين ومؤسسات حقوق الانسان الوطنية والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية مع مراعاة اعتبارات العمر والنوع الاجتماعي والتنوع التي حددتها مبادئ الاتفاق العالمي التوجيهية.

وكما هو مبيّن في التطورات الجديدة التي قررتها الدول الأعضاء والأمين العام للأمم المتحدة والمذكورة أعلاه، فإن الحاجة إلى إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين في تنفيذ ومتابعة واستعراض الاتفاق العالمي أمر معترف به على نطاق واسع. بناءً عليه، فان جميع أصحاب المصلحة المعنيين مدعوون إلى المساهمة بفعالية في المشاورات الوطنية وعمليات التخطيط وإقامة شراكات بناءة وهادفة مع الحكومة.

إن وكالات الأمم المتحدة في المنطقة العربية تقرّ بالدور الحاسم الذي لعبته منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرون في دعم وتقديم المساعدة المباشرة للمهاجرين الذين يصعب الوصول إليهم في الفترة التي سبقت انتشار الجائحة وخلالها، وذلك في ظروف تعاني فيها العديد من وكالات الأمم المتحدة والسفارات من محدودية الوصول إلى المهاجرين في ظل القيود الشديدة على التنقل. وبالتالي سيتيح الحوار فرصة لتبادل وجهات النظر والتجارب بين منظومة الأمم المتحدة وجميع أصحاب المصلحة لضمان نهج شامل في الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية.

أ. أهداف الحوار

يسعى الحوار الى تحقيق الأهداف التالية:

١. تزويد أصحاب المصلحة بلمحة عامة عن التطورات الأخيرة في حوكمة الهجرة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية وإبراز الهياكل الجديدة القائمة للتنسيق حول الهجرة والجدول الزمني للاستعراض الإقليمي لعام ٢٠٢٠؛
٢. تشجيع التعلم من الأقران والتعاون بين مختلف أصحاب المصلحة فيما يتعلق بإشراكهم ومساهماتهم في تنفيذ الاتفاق العالمي ومتابعته ومراجعته على المستويين الإقليمي والوطني؛
٣. نقاش سبل ضمان المشاركة المثلى بالإضافة الى المدخلات التي سيقدمها أصحاب المصلحة المعنيين في الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي في المنطقة العربية.

ب. زمان ومكان انعقاد الحوار

نظرًا لانتشار فيروس كورونا المستجد المستمر، سيتم إجراء حوار أصحاب المصلحة المتعددين من خلال برنامج Kudo، وهو منصة الكترونية لعقد المؤتمرات مزودة بخدمات الترجمة الفورية. وسيتم تنظيم الحوار على مدى جلستين لضمان أوسع مشاركة ممكنة وتخصيص الوقت اللازم لإجراء مناقشات هادفة، ويمكن للمشاركين التسجيل في الجلستين أو في الجلسة المناسبة لهم.

ستُعقد الجلسات يومي الثلاثاء ٢٧ أكتوبر والثلاثاء ٣ نوفمبر ٢٠٢٠ من الساعة ١١ صباحًا حتى ١٢:٣٠ ظهرًا (بتوقيت القاهرة).

ج. نتائج الحوار

سينتج عن جلسات الحوار الأولى والثانية التالي:

- زيادة وعي أصحاب المصلحة حول عمليات الاستعراضات الوطنية والإقليمية للاتفاق العالمي وتشجيع تبادل الخبرات فيما يتعلق بعمليات استعراض الاتفاق العالمي على المستوى الوطني.

- سيوجّه الحوار عملية الاستعراض الإقليمي في المنطقة العربية وذلك لضمان نهج المجتمع بأكمله في هذه العملية.